



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التورط بين حليفين .. كيف يمكن للأوروبيين الحد من اعتماد العراق على إيران والولايات المتحدة

سجاد جواد



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

التورط بين حليفين .. كيف يمكن للأوروبيين الحد من اعتماد العراق على إيران والولايات المتحدة

سجاد جواد *

ملخص:

- يواجه العراق تحديات سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة، بما في ذلك عودة ظهور داعش وتصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران.
- بعد احتجاجات عامة واسعة النطاق في الحريف الماضي، أدى اختيار مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء في شهر أيار الماضي إلى كسر الجمود السياسي في البلاد وفتح نافذة صغيرة من الفرص للإصلاح.
- إن قدرة الكاظمي على تنفيذ الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها ستكون مقيدة بسبب افتقاره إلى قاعدة سياسية مستقلة وللسلطة الراسخة للنخب السياسية التي هيمنت على البلاد منذ عام 2003.
- سيكون للتدهور في الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي في العراق تأثير سلبي على المصالح الأوروبية في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والهجرة الإقليمية والتوتر بين إيران والولايات المتحدة.
- على أوروبا أن تساعد حكومة الكاظمي في إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، وزيادة استقلاليتها الجيوسياسية، والاضطلاع بدور أمني أكبر لتقليل اعتماد العراق على الولايات المتحدة وإيران.

* باحث مختص بالشأن العراقي.

المقدمة

بعد الحرب ضد داعش، يكافح العراق الآن لتحقيق السلام، ويواجه تحديات متعددة لتحقيق الاستقرار. أصبحت القيادة العراقية عالقمة بين الولايات المتحدة وإيران، وفي مواجهة مع تنظيم داعش¹، ومشلولة بسبب الجمود السياسي والانهيار الاقتصادي الوشيك. من المفترض أن يتسبب احتمال تدهور الأوضاع في العراق في قلق حقيقي بين الحكومات الأوروبية التي استثمرت موارد كبيرة لهزيمة داعش وتحقيق الاستقرار في البلاد. فضلاً عن ذلك، سيكون لانتعاش داعش، والتوتر بين إيران والولايات المتحدة في العراق تداعيات على الأمن الأوروبي، بينما سيكون لانهيار الدولة العراقية صدى خطير في جميع أنحاء المنطقة.

سلط التراجع الأخير في أسعار النفط وتداعيات فيروس كورونا المستجد الضوء على هشاشة الوضع المالي للعراق، إذ من المتوقع أن ينكمش اقتصاد البلاد بنسبة 10 % هذا العام. ويهدد هذا الضغط الاقتصادي بخلق حالة عدم استقرار جديدة وفتح المجال لداعش، التي زادت بالفعل من هجماتها في المناطق الريفية في العراق، مع التركيز على ديالى، وكركوك، وصلاح الدين².

ومع ذلك، فإن اختيار مصطفى الكاظمي رئيساً جديداً للوزراء قد يفتح الآن نافذة صغيرة من الفرص؛ فتعيينه -الذي تمكنت الفصائل العراقية المحلية والولايات المتحدة وإيران من التوصل إلى تسوية بشأنه- كسر خمسة أشهر من الجمود، وأنهى حكومة تصريف الأعمال برئاسة عادل عبد المهدي، الذي استقال بعد الاحتجاجات التي أججها الاستياء العام من إخفاقات الدولة العراقية. وتوفر هذه الخطوة فرصة للحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي لتأدية دور معزز في دعم جهود

1. <https://www.worldpoliticsreview.com/articles/28806/in-iraq-isis-is-resurgent-can-the-new-government-avoid-a-repeat-of-the-past>

2. <https://musingsoniraq.blogspot.com/2020/06/islamic-state-offensive-takes-off-in-may.html>

الاستقرار في العراق.

يحتاج الكاظمي إلى معالجة القضايا الأساسية الخطيرة التي تواجه العراق بنحو عاجل. وبعد الانتصار العسكري على داعش في كانون الأول عام 2017، أحرزت الحكومة العراقية تقدماً محدوداً³ -ومخيباً للآمال- في مواجهة تحدي إعادة الإعمار والانتعاش في المناطق المحررة، فضلاً عن معالجة المظالم السياسية والاقتصادية الأوسع التي أطلقت شرارة الاحتجاج الأخيرة. يجب عكس هذا المسار بسرعة، ومن المرجح أن ينصب تركيز الكاظمي الفوري على إعادة بعض الاستقرار إلى البلاد عبر تجنب الاختيار الاقتصادي، ومنع الصراع الأمريكي الإيراني على الأراضي العراقية مرة أخرى. من غير الواقعي توقع إجراء إصلاحات اقتصادية وأمنية وسياسية كبيرة في الظروف الحالية، ولا سيما بالنظر إلى الموقف الداخلي للحكومة الجديدة الذي ما يزال ضعيفاً. ومع ذلك، فإن سحب البلاد من الهاوية سيكون إنجازاً مهماً للكاظمي على الأوروبيين دعمه.

لتحقيق هذه الأهداف، يجب على الكاظمي أيضاً معالجة الاختلال الوظيفي السياسي الذي يكمن في قلب المشكلات العراقية المستمرة، الذي يؤدي إلى تأجيج السخط الشعبي تجاه الفشل الذريع للطبقة الحاكمة في البلاد. ومع غياب التهديد الخارجي لتنظيم داعش، سلط المحتجون العراقيون الأضواء على الخصومات السياسية والأداء السيئ للنظام السياسي بعد عام 2003.

يعزو الجيل الجديد من العراقيين الذين أصبحوا مدركين سياسياً لمشكلات البلاد⁴ على القيادة السياسية التي حكمت منذ عام 2003 بدلاً من المشكلات الموروثة من نظام صدام حسين. لقد شهد العراق تغيرات هائلة منذ عام 2003 وأصبح لديه الآن ثاني أسرع نمو سكاني

3. <https://www.reuters.com/article/us-iraq-mosul/no-plan-for-mosul-chaos-and-neglect-slow-iraqi-citys-recovery-idUSKCN1PT0JV>

4. <https://www.washingtonpost.com/politics/2019/12/10/iraqs-protests-havent-yet-changed-system-theyre-transforming-iraqis-belief-themselves/>

في العالم العربي⁵، مع زيادة العدد الإجمالي بنحو مليون كل عام. تقل أعمار ما يقرب من 60% من سكان العراق عن 25 عاماً⁶، ونصفهم تقريباً ولدوا بعد عام 2007؛ وبالتالي، لا يتذكرون الحياة في ظل نظام صدام حسين. ومن غير المرجح أن يقبل هؤلاء الشباب تدابير تكشف قاسية لمواجهة التحديات الاقتصادية إذا لم يقترن ذلك بتركيز حقيقي على فساد الدولة وإزاحة قبضة النخبة السياسية الحالية على السلطة.

ومع ذلك، فإن هذا الموقف الخطير قد يكون لصالح الكاظمي، ولاسيما مع الإجماع المتزايد بشأن أخطار الانهيار الذي يحتمل أن يوفر له مجالاً لاتخاذ إجراءات أكثر حسماً. ويبدو أن إيران والولايات المتحدة اتفقتا ضمناً على دعم حكومة الكاظمي، وهذا يمثل خروجاً مهماً - وإن كان مؤقتاً فقط - من المنافسة الشديدة التي ميزت علاقتهما تجاه العراق في ظل إدارة ترامب. ويجب أن يوفر هذا الفرصة للقيادة العراقية الجديدة الفسحة لمعالجة القضايا المحلية دون أن تكون مقيدة بالمنافسات الخارجية التي جازفت بجر العراق إلى صراع مباشر بين الولايات المتحدة وإيران بداية هذا العام.

إن ما ذكر هو نتيجة يجب على الأوروبيين تشجيعها عبر دعم حكومة الكاظمي للتغلب على التنافس بين الولايات المتحدة وإيران، مع تعزيز موقفها الاقتصادي والأمني لتزويد رئيس الوزراء بدرجة أكبر من الاستقلالية عن هذين اللاعبين الخارجيين الرئيسيين. وإن للدول الأوروبية أوراقاً لتلعبها في العراق فيما يتعلق بدعم الحكم الرشيد ومنع الانهيار الاقتصادي. وكعنصر مهم داخل التحالف المناهض لداعش، يمكن للدول الأوروبية أن تؤدي دوراً أمنياً أكبر لتقليل اعتماد العراق على الولايات المتحدة وإيران. وقد يقلل هذا من خطر أن تقوض إيران والولايات المتحدة المكاسب

5. <https://www.washingtonpost.com/politics/2019/12/10/iraqs-protests-havent-yet-changed-system-theyre-transforming-iraqis-belief-themselves/>

6. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31319>

7. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31319>

التي تحققت ضد داعش بين عامي 2015، و2018 بسبب تركيزهما على التنافس الجيوسياسي بينهما. لكن مثل هذه الخطوة تتطلب تركيزاً سياسياً أوروبياً أكبر وأكثر تنسيقاً.

تبحث هذه الورقة في التحديات التي تواجه الحكومة العراقية الجديدة وتأخذ في الحسبان انعكاساتها على الدول الأوروبية. وتقيم الورقة تأثير التنافس بين الولايات المتحدة وإيران داخل العراق على استقرار البلاد، ودرجة تقويضها للتقدم السياسي والاقتصادي، وتناقش كيف يمكن للدول الأوروبية أن تساعد العراق في التخفيف من آثار الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، مع دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية التي يمكن أن تحقق الاستقرار في البلاد.

أظهر صعود داعش أن عدم الاستقرار في العراق يؤثر على الشرق الأوسط وله عواقب مباشرة على المصالح الأمنية الأوروبية؛ وبالتالي، فإن أي تدهور إضافي في الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي في العراق سيكون له تأثير سلبي واضح على المصالح الأوروبية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب ومعالجة تدفقات الهجرة الإقليمية نحو أوروبا. وإن لعدد من الدول الأوروبية انتشار عسكري في العراق كجزء من التحالف المناهض لداعش، وهي معنية بحماية قواتها. وفضلاً عن ذلك، فإن ما يحدث في العراق يشكل تطورات إقليمية يكون لأوروبا فيها مصالح مهمة، بما في ذلك علاقاتها مع إيران والوضع في سوريا.

لحظة تصفية الحساب في العراق

يأتي تعيين الكاظمي رئيساً للوزراء في لحظة فاصلة في السياسة العراقية، وعلى الجانب المحلي، غمر العراق السخط العام وموجات الاحتجاجات على مدار العام الماضي. ويمكن إرجاع أصولها إلى الاحتجاجات في صيف 2018، حينما أدت الانتخابات البرلمانية والغضب الكامن من البطالة وضعف الخدمات العامة والمستويات العالية من الفساد إلى حدوث اشتباكات عنيفة

واضطرابات سياسية، وشكّل تشكيل حكومة عبد المهدي في تشرين الأول عام 2018 قدراً من الاستقرار المؤقت. وعلى الرغم من الميزانية الكبيرة في عام 2019، استمرت هذه المشكلات بدون حلول، مع ازدياد السخط تجاه قلة فرص العمل للشباب في البلاد، بما في ذلك المدن الجنوبية⁸ ذات الأغلبية الشيعية في العراق⁹. استخدمت القوات الأمنية خراطيم المياه في محاولة لتفريق المظاهرات، ما أدى إلى انتقادات واسعة لعبد المهدي¹⁰. وأدت إقالة القائد العسكري الفريق عبد الوهاب الساعدي من جهاز مكافحة الإرهاب، الذي قاد الحملة ضد داعش، إلى اندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات في تشرين الأول عام 2019¹¹. وفي ذلك الشهر وحده، قتل 220 شخصاً خلال الاشتباكات مع قوات الأمن¹²؛ مما أدى إلى اتهام شرطة مكافحة الشغب بالقسوة وبشن هجمات غير مبررة على المتظاهرين السلميين¹³.

وتطورت مطالب المحتجين من التركيز بنحو أساس على القضايا الاقتصادية إلى دعوات لمزيد من التغييرات الشاملة، بما في ذلك استقالة الحكومة¹⁴. وفيما يتعلق بالدستور، أراد المتظاهرون رؤية تحقيق إصلاحات للحكومة المحلية والنظام البرلماني، بما في ذلك حل مجالس المحافظات والانتقال إلى النظام الرئاسي. وطالبوا بإجراء انتخابات مبكرة، مع إدخال تغييرات على النظام الانتخابي، والاعتماد على عملية أكثر عدلاً وتمثيلاً تهدف إلى جلب أحزاب وممثلين جدد. وطالبوا أيضاً

8. <https://english.aawsat.com/home/article/1910701/iraqi-campaign-against-slum-areas-drives-protests-karbala>

9. <https://www.shafaaq.com/en/iraq-news/demonstrations-start-in-front-of-the-council-of-ministers-building-in-baghdad/>

10. <https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/26092019>

11. <https://news.yahoo.com/controversy-grips-iraq-removal-top-commander-183745030.html>

12. <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-50225055>

13. <https://www.nytimes.com/2019/10/01/world/middleeast/two-killed-in-anti-government-protests-in-iraq.html>

14. <https://twitter.com/SajadJiyad/status/1192834267132432384?s=20>

بما يأتي: تعيين وزراء ومسؤولين جدد، حظر انتخاب بعض الأحزاب، مثل تلك ذات الأجنحة المسلحة، وإجراء تغييرات شاملة في المناصب العامة العليا، ومحكمة بعض القادة السياسيين، مثل: (رؤساء الوزراء، وأعضاء مجلس الوزراء السابقين) بتهمة الفساد، وإجراء تغيير في السياسة الخارجية تجاه إيران والولايات المتحدة. ويعتقد المتظاهرون أن هذه المطالب ضرورية لإصلاح النظام السياسي المعطل في العراق.

وتمحورت المطالب الاقتصادية للمتظاهرين عن تحسين الخدمات العامة، والتوظيف، وتوزيع أكثر عدلاً للثروة والموارد. وطالب المتظاهرون بتحقيق العدالة لمن أصيبوا وقتلوا في المظاهرات، إصلاح قوات الأمن، ولاسيما قوات الحشد الشعبي، ومحاسبة المسؤولين عن الطريقة التي تعاملت بها قوات الأمن مع الاحتجاجات، إلى جانب التحقيق في الأحداث الكبرى مثل سقوط الموصل في أيدي داعش في عام 2014.

أدت هذه المطالب الأساسية إلى استمرار الاحتجاجات حتى الآن، ومن المرجح أن تستمر في المستقبل. وتعد المطالب الاقتصادية للمتظاهرين هي الأكثر حدة، وستجد الحكومة صعوبة في تحسين الخدمات وسن تدابير التقشف في نفس الوقت الذي تلي فيه هذه المطالب. وهذا يرجح ازدياد احتجاجات ملايين الشباب العاطلين عن العمل من حيث الحجم والشدة؛ مما يجعل الحفاظ على الوضع الراهن أمراً مستحيلاً¹⁵.

على الرغم من ذلك، يبدو أن النخبة السياسية مستعدة للانتظار حتى انتهاء الاحتجاجات وتوحيد صفوف في محاولة لحماية مكاسبها وما حققوه بعد عام 2003¹⁶، وتُظهر حصيلة القتلى في العام الماضي أن النخبة السياسية مستعدة لاستخدام تدابير متطرفة لمنع إصلاح النظام. وجاء

15. https://www.ecfr.eu/article/iraqs_unsustainable_status_quo

16. <https://www.worldpoliticsreview.com/articles/28530/in-iraq-protests-pose-an-existential-challenge-to-the-political-elite>

تعيين رئيس الوزراء الجديد من طريق مفاوضات داخلية بين النخب الحاكمة، مع الاتفاق على الحفاظ على نظام تقاسم السلطة العرقية والطائفية الذي شكل صورة الحكم في البلاد منذ عام 2003 (المعروف باسم المحاصصة). وهذا مؤشر على أن السلطة ما تزال مترسخة بيد النخب السياسية، وأن المحتجين يواجهون عقبات هائلة إذا أرادوا تحقيق إصلاحات حقيقية ودائمة.

وتوجت هذه الاحتجاجات على الصعيد الوطني في نهاية المطاف بصعود الكاظمي إلى السلطة، وهناك الآن ضغط هائل على الحكومة الجديدة لإجراء إصلاحات ذات مغزى. وإن رئيس الوزراء مقيد إلى حد ما من قبل النخب السياسية التي تريد الحفاظ على النظام الذي يرغب المتظاهرون في تغييره. إن المطلب الرئيس قصير الأمد للمتظاهرين هو أن يفني الكاظمي بوعده بإجراء انتخابات مبكرة وإجراء إصلاحات في النظام الانتخابي لمنع استمرار الوضع الراهن. ويريد المتظاهرون أيضاً العدالة والمساءلة عن أعمال العنف الأخيرة الموجهة ضدهم.

في ضوء أهمية هذه المطالب، من المرجح أن تنتهي مدة عسل الكاظمي مع المحتجين عاجلاً، وليس آجلاً ما لم يكن قادراً على تحقيق تقدم سريع. إن الانتخابات ليست سوى جزء من عملية الإصلاح التي يطالب بها المتظاهرون، وهناك جدل حول ما إذا كانت ستتم في غضون 12 شهراً. الاحتجاجات، التي تقلص حجمها منذ تفشي فيروس كورونا، بدأت تستعيد زخمها مع بدء الصيف. وستتم مراقبة رد الحكومة عليهم من كثب، وسيشكل الرأي العام عن الكاظمي.

على الرغم من أن حكومته تتمتع بدرجة من الدعم الشعبي لإجراء الإصلاحات، إلا أن الكاظمي يواجه معارضة سياسية كبيرة. ويرجع ذلك في الغالب إلى الانقسامات بين الأحزاب السياسية الشيعية في العراق، مع وجود بعض المؤيدين لرئيس الوزراء بين كتلة الإصلاح (النصر، والحكمة، وسائرون) وآخرين معارضين له في كتلة البناء (الفتح، ودولة القانون). وتتعلق الخلافات الرئيسية بين هذه الأحزاب بتشكيل الحكومة، بما في ذلك مجلس الوزراء والمناصب العليا الأخرى،

والمواقف السياسية تجاه الولايات المتحدة وإيران، ودور قوات الحشد الشعبي. وانتُخب الكاظمي مرشحاً توافقياً بعد أن فشل الرجلان اللذان طرحا لخلافة عبد المهدي محمد توفيق علاوي وعدنان الزرني في الحصول على دعم برلماني كافٍ. وخضعت كتلة الفتح البرلمانية -التي اتهمت الكاظمي بالتواطؤ في اغتيال الولايات المتحدة للجنرال الإيراني قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس في كانون الثاني عام 2020- لضغوط داخلية وإيرانية للتصويت للكاظمي. كانت خطوة الفتح ضرورية لتخفيف التوتر مع الولايات المتحدة ولتقليل الصراع الداخلي مع الأطراف الأخرى، وإن افتقار الكاظمي إلى قاعدة سياسية يطمئن النخبة الحاكمة بأنه لا يستطيع التصرف دون موافقتهم؛ وبالتالي من غير المرجح أن يحاول إجراء تغييرات شاملة قد تقوض شبكات السلطة والمحسوبية لديهم.

وبناءً على ذلك، يحتاج الكاظمي إلى إجراء إصلاحات صعبة على الرغم من افتقاره إلى الدعم السياسي أو الحلفاء بين الأحزاب المؤسسة. ويبدو أن رئيس الوزراء مدرك أن موقفه لا يحسد عليه، مشيراً إلى نفسه على أنه شهيد حي في أحد المؤتمرات الصحفية.

إن الكثير من جيل الشباب في العراق -الذي يشكل العمود الفقري لحركة الاحتجاج- لم يعد يؤمن بالنظام السياسي. وستكون مهمة الكاظمي الأولية هي محاولة استعادة بعض الثقة من الجمهور العام، بينما يحاول التعامل مع النخب السياسية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يخفف من مشكلة انخفاض الإيرادات وارتفاع الإنفاق دون إحداث ردة فعل شعبية. ومع استمرار القضايا الأمنية، بما في ذلك تلك الناجمة عن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، فإن للمواطن العراقي العادي الكثير؛ ليهتم به وليس لديه الكثير ليأمل فيه.

وفي حين أن بعض مطالب المحتجين بعيدة عن متناول الكاظمي، فمن المرجح أن يتم الترحيب بأي خطوات ذات مغزى نحو الوفاء بها جزئياً على الأقل. وسيؤدي الفشل في تحقيق ذلك

ببساطة إلى تعزيز قناعة المحتجين بأن النظام السياسي قد تضرر بشكل يتعذر إصلاحه. وكانت نسبة المشاركة في انتخابات عام 2018 هي الأدنى منذ أول تصويت بعد الغزو في عام 2005؛ وقد يؤدي المزيد من الانخفاض في الثقة، في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة، إلى إثارة تمرد شعبي أوسع.

الضغط الخارجي

يواجه الكاظمي ضغوطاً مكثفة محلياً، إلا أن الضغط الخارجي لا يقل حدة. يقع العراق الآن في قلب مواجهة متصاعدة بين أقرب حليفين له، هما إيران والولايات المتحدة اللذان يتنازعان بنحو متزايد مع بعضهما البعض في جميع أنحاء المنطقة. ويخاطر العراق بأن يصبح ساحة المعركة الرئيسية في هذا الصراع، مثلما أبرزت هجمات الفصائل المدعومة من إيران على المنشآت العسكرية الأمريكية واغتيال الولايات المتحدة لسليمانى¹⁷. ويكمن جوهر الصراع في العراق في رغبة إيران في رؤية القوات الأمريكية تُطرد من البلاد ورؤية اكتساب القوات الصديقة لمناصب رئيسة في السلطة. وتعدّ الولايات المتحدة إيران المتحدي الرئيس لها في الشرق الأوسط، وسعت إلى مواجهة نفوذ الجمهورية الإسلامية في العراق عبر الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية كجزء من حملة «الضغط الأقصى» لإدارة ترامب. لكن كما تظهر أحداث كانون الثاني، فإن العراق يكافح لمنع استخدام أراضيه مساحة للصراع.

بينما ساد الهدوء في المواجهة المباشرة في الأشهر الأخيرة، ما تزال شروط التصعيد قائمة ولاسيما إذا استمرت حملة الضغط الأقصى في إدارة ترامب الثانية. وقد يدفع ذلك العراق إلى مزيد من عدم الاستقرار، بالنظر إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهشة حالياً. وهناك بالفعل دلائل على أن الصراع له تأثير مباشر على القتال ضد داعش، إذ يتعين على قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة اتخاذ موقف دفاعي أكثر. ويعيق هذا التطور قدرة بغداد على إدارة

17. https://www.ecfr.eu/article/commentary_escalation_nation_iraq_and_the_us_iran_rivalry

التحديات التي تواجهها. وأدت الهجمات الأمريكية على أهداف الفصائل الموالية لإيران في العراق إلى زيادة الضغط السياسي لانسحاب القوات الأمريكية، ولن يؤدي ذلك إلى تقويض المصالح الأمنية العراقية فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى تسميم العلاقات الأمريكية العراقية، إذ اقترح الرئيس دونالد ترامب أن إدارته قد تفرض عقوبات على العراق إذا طالب بانسحاب القوات الأمريكية.

ومع ذلك، من المهم أن توصل إيران والولايات المتحدة إلى تسوية بشأن تشكيل حكومة الكاظمي. ويوفر هذا للدول الثلاث فرصة للتركيز على معالجة المشكلات الداخلية الحادة في العراق. بعد اغتيال سليمان، وتفشي فيروس كورونا، والمزيد من الضغط من العقوبات الأمريكية، هناك دلائل على أن إيران تبدو وكأنها تعيد تقييم سياستها تجاه العراق في محاولة لمنع مزيد من التصعيد مع الولايات المتحدة:

أولاً: بعد الضربات الصاروخية في 8 كانون الثاني على قاعدة عين الأسد حيث تتمركز القوات الأمريكية، لم ترد طهران علنياً على الولايات المتحدة على اغتيال سليمان.

ثانياً: دعمت إيران تشكيل حكومة الكاظمي، وتبنى الحرس الثوري الإسلامي نهجاً أكثر تكتماً في العراق. وصعدت الحكومة الإيرانية من تواصلها السياسي والاقتصادي مع بغداد، بما في ذلك من خلال التوقيع مؤخراً على اتفاقية لمدة عامين لتصدير الكهرباء إلى العراق. في تموز الماضي، قام الكاظمي بأول زيارة إلى إيران، حيث التقى بالمرشد الأعلى علي خامنئي.

ثالثاً: تحاول طهران، في الوقت الحالي على الأقل، كبح جماح الجماعات الموالية لها التي لم تنفذ هجمات على أهداف أمريكية منذ شهر كانون الثاني. لم ترد إيران على غارة شنتها القوات الحكومية العراقية على قاعدة لكتائب حزب الله والتي شهدت اعتقال 14 عنصر من الجماعة. واقتصر رد فعل الحشد الشعبي والجماعات المقربة من إيران على التصريحات. وقد تكون هذه

التحولات في نهج إيران في العراق ذات أهمية خاصة إذا تغيرت السلطة في البيت الأبيض في تشرين الثاني.

تحاول الإدارة الأمريكية الحالية إجبار العراق على الحد من مساحة إيران وحلفائها للمناورة داخل البلاد. وتريد أن ترى العراق يقلص النشاط الاقتصادي مع إيران. وتحقيقاً لهذه الغاية، تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً سياسية واقتصادية للسيطرة على بغداد. وأحد الأمثلة على ذلك هو تقليص المدة التي يتم فيها تطبيق الإعفاءات من العقوبات الثانوية لاستيراد الطاقة من إيران ومعاقبة السياسيين العراقيين والشخصيات شبه العسكرية¹⁸.

إن هدف واشنطن هو إضعاف يد إيران في العراق، وتريد تجنيد الحكومة العراقية لهذه المهمة. وفي الوقت نفسه - بعد اغتيال سليمانى والمهندس - شعرت واشنطن بضيق سياسي من العراق وقد تسعى إلى تصحيح المسار لتجنب فقدان نفوذها مع بغداد. ومع وجود حكومة الكاظمي، غيرت الولايات المتحدة نهجها تجاه العراق بشكل طفيف، وبدأت الآن عملية «حوار استراتيجي» جديدة مع العراق كجزء من إعادة صياغة الشراكة المستقبلية بين البلدين¹⁹. ووافقت في شهر أيار على تمديد الإعفاءات للعراق من العقوبات لاستيراد الكهرباء الإيرانية من فترة الثلاثين يوماً السابقة إلى 120 يوماً؛ مما يشير إلى أنها تريد منح حكومة الكاظمي بعض المساحة للتنفس.

هذا الانفتاح، الذي يمكن أن يمنح الكاظمي فرصة لتأكيد استقلال العراق وسيادته ومصالحه، يجب اغتنامه، وإن إعادة التوازن في العلاقات العراقية أمر بالغ الأهمية لزيادة قدرة رئيس الوزراء الجديد على دفع الإصلاحات الداخلية، وكذلك حماية البلاد من التدخل الأجنبي وزعزعة الاستقرار وانتهاكات سيادته. ومن الواضح أن العراق بحاجة إلى الحفاظ على علاقات طيبة مع كل من إيران

18. <https://www.wsj.com/articles/u-s-again-limits-iraqs-waiver-to-import-energy-from-iran-11585241227>

19. <https://www.state.gov/joint-statement-on-the-u-s-iraq-strategic-dialogue/>

والولايات المتحدة، والاستفادة من كليهما مع السعي للحد من أخطار النزاع بينهما. وبينما تبدأ الحكومة العراقية حواراً استراتيجياً جديداً مع الولايات المتحدة هذا العام، يجب عليها الحصول على دعم سياسي واقتصادي وأمني مستمر مع ضمان ألا تؤدي حملة الضغط الأقصى للولايات المتحدة إلى إطلاق دورة جديدة من الأعمال العدائية مع إيران على أراضيها. وللقيام بذلك، سيحتاج العراق إلى تخفيف مخاوف الولايات المتحدة بشأن حماية قواتها وكبح أنشطة الفصائل الموالية لإيران داخل قوات الحشد الشعبي. سيحتاج الكاظمي أيضاً إلى الدخول في حوار موازٍ مع إيران للحصول على اتفاقية استراتيجية مماثلة تتعامل مع صلات إيران بقوات الحشد الشعبي وتكسر نموذج الصراع بالوكالة في العراق.

لكن إيران والولايات المتحدة قد تعرقل مثل هذا التقدم عن مساره. وتعني حملة الضغط الأقصى لإدارة ترامب أن العمل العسكري الأمريكي ضد أهداف الفصائل الموالية لإيران - واستخدام العقوبات ضد السياسيين العراقيين والأفراد المرتبطين بإيران - من المرجح أن يستمر. ولا شك أن هذا سيثير ردود فعل من النظام السياسي العراقي، وربما يجبر القوات الأجنبية على الخروج من العراق، وقد تنخرط الجماعات الموالية لإيران في العراق في هجمات متزايدة على أهداف أمريكية في بغداد وأماكن أخرى. يمكن أن يكون رد فعل طهران أيضاً مفسداً رئيساً، إذ يُزعم أن إيران توجه الجماعات شبه العسكرية العراقية، لمضايقة القوات والمصالح الأمريكية.

إذا لم يتم تخفيف حملة الضغط الأقصى للولايات المتحدة، خاصة بعد الانتخابات الأمريكية في تشرين الثاني، فقد تتطلع إيران إلى إيذاء الولايات المتحدة في العراق. في الوقت الحالي، يبدو أن طهران تلعب لعبة الصبر، في انتظار أن ترى كيف ستنتهي الانتخابات الأمريكية. لكن خطر التصعيد الإيراني والحرب غير المتكافئة واضح. وتراقب إيران الحوار الاستراتيجي الأمريكي العراقي، وحريصة على انسحاب القوات الأمريكية من العراق قريباً. وفي حين أن إيران لا ترغب في أن يُنظر

إليها على أنها تتدخل علنياً في العراق في هذه المرحلة، إلا أنها لن تسمح للولايات المتحدة والحكومة العراقية باستهداف حلفائها بنحو متكرر. لم تدفع غارة حزيران على كتائب حزب الله إيران على الرد، لكنها كانت وشيكة.

لقد سعى العراق بالفعل إلى استخدام علاقاته مع الدول الأخرى، ولاسيما تلك الموجودة في أوروبا، للضغط على كل من واشنطن وطهران لاتخاذ موقف أقل عدوانية. وسعى رئيس الوزراء الجديد للحصول على دعم أوروبي للضغط على الجانبين لعدم القيام بعمل عسكري أحادي الجانب في العراق. والحقيقة هي أن التحديات التي يواجهها العراق - وخطر التصعيد في التنافس بين الولايات المتحدة وإيران - ليست مجرد مشكلة للعراق. إذ إنها تهدد بتقويض أهداف الأمن الأوروبية، فضلاً عن قضايا الإرهاب والمجرة التي نوقشت آنفاً، ويمكن أن تصبح القوات الأوروبية المتمركزة في العراق عالققة في تبادل لإطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، كما حدث بالفعل مع القوات البريطانية²⁰. وقد يمتد الجدل الحساس في العراق بشأن مستقبل الوجود العسكري الأمريكي - الذي برز في أعقاب اغتيال سليمان والمهندس - إلى رغبة عراقية في إخراج جميع القوات الأجنبية من أراضيها، من طريق الانسحاب أو الطرد.

ثلاث تحديات داخلية للكاظمي

هناك ثلاثة تحديات داخلية - على وجه الخصوص - لديها القدرة على تقويض حكومة الكاظمي بنحو مباشر على المدى القصير وربما تدفع العراق إلى الفوضى؛ لذلك يجب أن يتصدروا قائمة أولويات رئيس الوزراء الجديد، وكذلك جدول أعماله بالتعاون مع المجتمع الدولي.

أولاً: يتمثل التحدي الرئيس الأول في استقرار الاقتصاد، الذي تضرر بشدة هذا العام بسبب فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط. تُضعف هذه الصعوبات المشهد الاقتصادي العراقي

20. <https://www.bbc.com/news/uk-51854198>

المضطرب بالفعل؛ نظراً لأن القتال ضد داعش ترك أجزاء كثيرة من البلاد في حالة خراب، مع ضعف الوصول إلى الخدمات الحيوية. فضلاً عن ذلك، هناك التحدي الديموغرافي الذي يمثله الشباب من السكان، الذي أدى إلى عدم التوافق بين العرض والطلب في التوظيف. يدخل حوالي 750 ألف شاب عراقي إلى سوق العمل سنوياً²¹، ومع ذلك يتم حالياً إنشاء أقل من 50 ألف وظيفة²² من قبل القطاع العام المتضخم والقطاع الخاص المتضائل. وتبلغ البطالة بين الشباب 36 %²³، بينما يبلغ إجمالي البطالة أكثر من 3.2 مليون وهي آخذة في الارتفاع. تتأثر النساء بنحو غير متناسب بنقص الوظائف في العراق، إذ إن 65 % من الشابات عاطلات عن العمل²⁴. والمثير للصدمة أن ثلث العراقيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً هم من الأميين أو شبه الأميين²⁵، مع وجود حوالي 3.5 مليون شاب لا يعملون أو يتعلمون أو يتدربون²⁶؛ وهذا الرقم الأخير وحده يمثل قبلة موقوتة، إذ إن ملايين الشباب ليس لديهم ما يفعلونه وهم بحاجة ماسة إلى مخرج.

وبحسب البنك الدولي²⁷، يحتاج أكثر من 11 مليون عراقي إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. واعتباراً من الربع الأول من عام 2020، كان ما يزال هناك أكثر من 1.4 مليون نازح داخلي²⁸ في العراق 25 % منهم يقيمون في 67 مخيماً في ظروف صعبة جداً. في بلد يحقق مبيعات نفطية تقدر بمليارات الدولارات كل شهر، يعدُّ انتشار الفقر حافزاً محتملاً دائماً لإثارة الغضب الشعبي والاضطرابات. ويكافح الملايين من أجل كسب لقمة العيش بينما يتم تبيد ثروة

21. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31319>

22. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31319>

23. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31319>

24. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31319>

25. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31319>

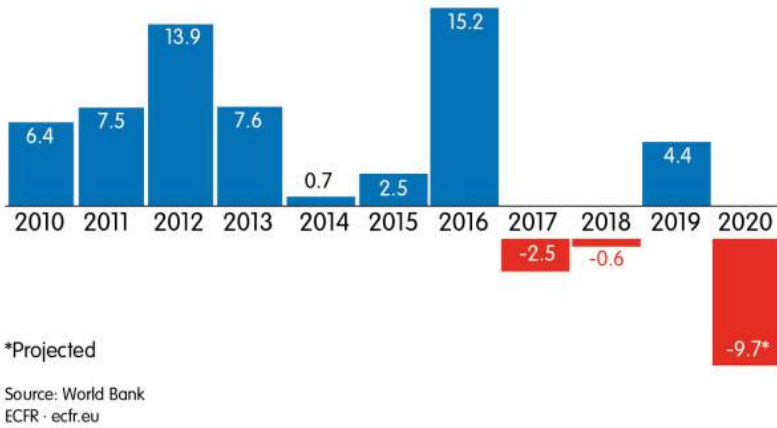
26. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31319>

27. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31319>

28. <https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/iraq-economic-monitor-spring-2020>

البلاد من خلال الفساد تصنف منظمة الشفافية الدولية العراق على أنه البلد الثامن عشر بين البلدان الأكثر فساداً في العالم²⁹. ومع استمرار هذا الوضع، لا يمكن أن يكون هناك سلام واستقرار دائمان في العراق.

لكن الحقيقة هي أن الحكومة العراقية حالياً ليس لديها قدرة كبيرة على معالجة هذا الوضع. إنها تواجه أزمة مالية ستؤدي إلى تفاقم الوضع. ويعتمد العراق على مبيعات النفط بنسبة 92% من عائداته³⁰، وكل انخفاض قدره دولار واحد في متوسط سعر بيع الصادرات يؤدي إلى خسارة 1.25 مليار دولار في الإيرادات السنوية. لا يُتوقع أن تنتعش أسعار النفط إلى مستوياتها في 2019 في المستقبل القريب، مع احتمال أن يظل الطلب على النفط منخفضاً والعرض مرتفعاً في هذا العام والعام المقبل.

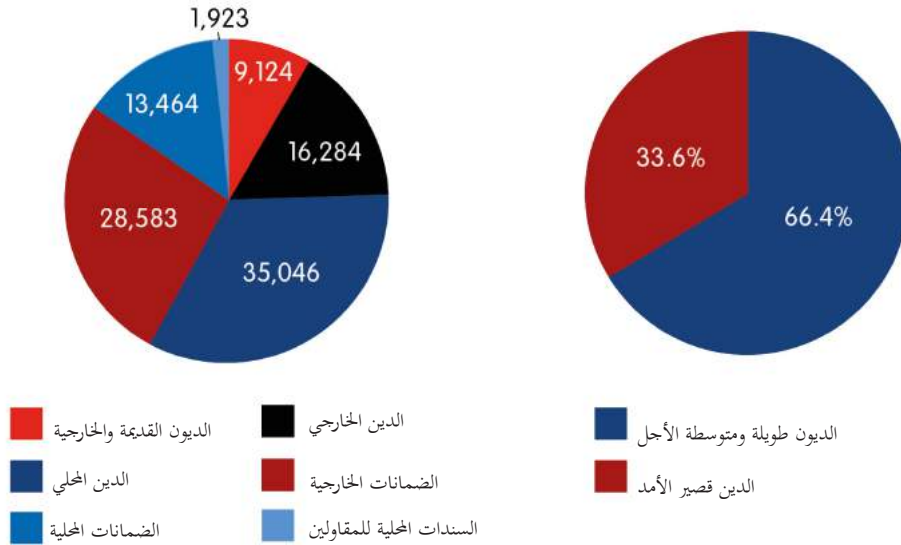


نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي (%) 2010 – 2020

29. <https://www.transparency.org/en/countries/iraq>

30. <https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/iraq-economic-monitor-spring-2020>

تنفق الحكومة العراقية الآن على رواتب القطاع العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أكثر؛ مما تنفقه الحكومات المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - وهي تكافح بشدة من أجل الحصول على السيولة المالية³¹. يعتمد حوالي 85% من سكان العراق على الحصول على شكل من أشكال المدفوعات من الحكومة³². تبلغ متطلبات الرواتب الشهرية 4.5 مليار دولار³³، ومع انخفاض عائدات تصدير النفط بنحو 80% بين كانون الثاني ونيسان، كان على العراق الاقتراض فقط لدفع الرواتب والمعاشات التقاعدية.



المصدر: السلطات العراقية؛ البنك الدولي

ECFR، ecfr.eu

الدين العراقي (مليون دولار أمريكي)

31. <https://news.yahoo.com/without-urgent-reform-iraq-economy-face-irreparable-shocks-193112853.html>

32. <https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/iraq-economic-monitor-spring-2020>

33. <https://news.yahoo.com/without-urgent-reform-iraq-economy-face-irreparable-shocks-193112853.html>

من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 9.7% هذا العام³⁴، وقد يصل إجمالي احتياجات التمويل إلى 67 مليار دولار حوالي 39% من الناتج المحلي الإجمالي. يبلغ إجمالي الدين الحكومي 104.4 مليار دولار وهو آخذ في الارتفاع³⁵، يشكل الدين الخارجي منه 52%، و33.6% من إجمالي الدين يصنف على أنه قصير الأجل. يسحب العراق احتياطياته من العملات الأجنبية لسد الفجوة في موازنته وسوف يلجأ إلى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي. لمعالجة هذا الوضع، الذي وصفه وزير المالية الجديد للحكومة علي علاوي بأنه «وجودي»³⁶، سيتعين على الحكومة اتخاذ إجراءات قصوى لخفض التكاليف مثل تخفيض الرواتب العامة. وقد تضطر إلى الاقتراض من مصادر خارجية مثل صندوق النقد الدولي، الأمر الذي سيتطلب مزيداً من التقشف. لن تحظى التخفيضات في الإنفاق العام، ولا سيما رواتب القطاع العام، بشعبية كبيرة وستواجه مقاومة شديدة في مجلس النواب. والنتيجة المعقولة هي أن تقوم الحكومة العراقية بخفض الإنفاق بطرق لا تؤثر سلباً على أصحاب الدخل المنخفض؛ الاقتراض دون ممارسة الكثير من الضغط على عملتها واحتياطياتها الأجنبية؛ وإجراء إصلاحات لفتح الاقتصاد أمام الاستثمار وتقليل الروتين والاعتماد على القطاع العام³⁷.

ومع ذلك، فإن تأثير فيروس كورونا قد يؤدي إلى تفاقم مشاكل العراق. ارتفعت معدلات العدوى كثيراً والنظام الصحي على وشك الانهيار³⁸. أصبح عدد كبير من الأشخاص الذين

34. <https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/iraq-economic-monitor-spring-2020>

35. <https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/iraq-economic-monitor-spring-2020>

36. <https://news.yahoo.com/without-urgent-reform-iraq-economy-face-irreparable-shocks-193112853.html>

37. مقابلة مع مسؤول في مكتب رئيس الوزراء في بغداد، أيار 2020.

38. https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/iraqi-hospitals-become-nexus-of-infection-as-coronavirus-cases-rise-dramatically-among-doctors/2020/06/19/970de5c0-af0f-11ea-98b5-279a6479a1e4_story.html

يعتمدون على الدخل اليومي، مثل العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص وسائقي سيارات الأجرة، إلى جانب أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر، فهم يائسون؛ لأن عمليات الإغلاق وحظر التحول تقضي على دخلهم. لقد أُغلقت الأماكن السياحية، وتواجه قطاعات أخرى، مثل التجزئة والترفيه، أزمة أيضاً. سترتفع البطالة وستعاني التجارة؛ مما يزيد الضغط على الاقتصاد العراقي. ومن المرجح أن يؤدي هذا إلى مزيد من الاحتجاجات وأشكال أخرى من الاضطرابات³⁹.

ثانياً: إن التحدي الرئيس الثاني هو وقف ظهور داعش. على مدى الأشهر الأخيرة، حشد تنظيم داعش قواته وأعلن المسؤولية عن عدد متزايد من الهجمات. وشهد شهر أيار 194 هجمة منسوبة للتنظيم⁴⁰، وهو الرقم الأعلى منذ أكثر من عامين. في الشهر نفسه، قتلت داعش 94 من أفراد قوات الأمن العراقية⁴¹، وجرحت 121 آخرين - وهي أرقام تعكس التدهور المستمر والطاحن للأمن في المناطق الريفية في جميع أنحاء العراق. في حين أن معظم هذه الهجمات كانت عبارة عن هجمات كر وفر، استهدف هجوم مستمر كبير قوات الحشد الشعبي في 1 أيار بالقرب من مدينة سامراء⁴²، على بعد 80 ميلاً شمال بغداد. أثار ذلك مخاوف من حدوث تحسن نوعي في قدرات داعش. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأدلة تشير إلى أن داعش قادرة على نقل المقاتلين من سوريا إلى العراق، وهو نشاط يذكرنا بحشد التنظيم في عامي 2012، و⁴³2013.

لم تعالج الظروف الأساسية التي تسمح لداعش بالعمل، إذ يشعر مسؤولو التحالف بالقلق

39. <https://uk.finance.yahoo.com/news/iraqs-fields-black-gold-thousands-121218649.html>

40. <https://musingsoniraq.blogspot.com/2020/06/islamic-state-offensive-takes-off-in-may.html>

41. <https://musingsoniraq.blogspot.com/2020/06/islamic-state-offensive-takes-off-in-may.html>

42. <https://apnews.com/7359bf7a30d79171d622c41b4d113ce5>

43. https://apnews.com/22cf69f5f7ab4a3268fd224107fad61?utm_campaign=SocialFlow&utm_source=Twitter&utm_medium=AP

من أن كلاً من قيادة قوى الأمن الداخلي، والحكومات المحلية والاتحادية لا تأخذ عودة المسلحين إلى الظهور على محمل الجد. ركزت الاحتجاجات على مستوى البلاد وانتشار فيروس كورونا اهتمام الحكومة على القضايا السياسية، وليس الأمنية. في غضون ذلك، أصبحت إيران والولايات المتحدة -اللتان كانتا تتعاونان بنحو فعال خلال صعود داعش في 2014-2015 لهزيمة عدو مشترك- على خلاف في العراق. ومع ذلك، تمثل الزيادة الأخيرة في هجمات داعش تحذير لكل من الدولة العراقية والتحالف الدولي.

ستحتاج قوى الأمن الداخلي والتحالف إلى التحرك بسرعة قبل أن يطور داعش المزيد من الزخم. إن داعش مُكره من قبل الكثير من سكان العراق، لكنه لا يزال قادر على الاستفادة من الاستياء والسخط الناجمين عن فشل الدولة في غرب العراق. وهنا، تحتاج الحكومة بشكل عاجل إلى استعادة ثقة السكان المحليين من خلال تكثيف جهود إعادة الإعمار، والسماح للمجتمعات بالتعافي، وستكون أصعب مهمة هي تحسين بعض قضايا الحكم والأسباب الكامنة وراء ظهور داعش. وتشمل هذه المشكلات الاقتصادية الخاصة بالبطالة، وسوء توفير الخدمات الأساسية، والأداء الفاسد وغير الفعال لهياكل الحكومة المحلية، وكلها تغذي قضايا أعمق تتعلق بالأيديولوجيا والتوتر الجيوسياسي. أكثر من 1.4 مليون شخص نزحوا داخلياً، والعديد من المناطق مثل الموصل، التي كانت ذات يوم العاصمة الفعلية للأراضي التي يسيطر عليها تنظيم داعش في العراق تحتوي على ملايين الأطنان من الأنقاض وما يزال المواطنون يحصلون على خدمات سيئة بعد أكثر من ثلاث سنوات من التحرير⁴⁴.

يحتاج العراق أيضاً إلى تطوير وجود أمني أكثر احترافاً وقوة لمنع داعش من تجنيد قوات جديدة بنجاح. مع قيادة جديدة نصبها الكاظمي في كل من جهاز مكافحة الإرهاب النخبة ووزارة

44. <https://www.reuters.com/article/us-iraq-iran-mosul-specialreport/special-report-inside-the-proxy-battle-that-keeps-an-iraqi-city-on-its-knees-idUSKBN23I1QR>

الداخلية، هناك الآن إمكانية لتحسين جمع المعلومات الاستخبارية وتفعيل الشرطة المجتمعية. ينبغي على جهاز مكافحة الإرهاب، باعتباره الأكثر قدرة بين القوات العراقية، أن يقود حملات لصد تنظيم داعش في المحافظات الشمالية. لقد أعطى قلة الضربات الجوية للتحالف وقلة مراقبة الطائرات بدون طيار للمسلحين حرية أكبر للعمل دون خوف؛ وبالتالي، يجب على التحالف إعطاء الأولوية للدعم المتجدد لمهمة مكافحة داعش لمساعدة جهاز مكافحة الإرهاب.

ثالثاً: العقبة الرئيسة الثالثة أمام الكاظمي هي تأكيد درجة أعلى من السيطرة المركزية على قوات الحشد الشعبي ومنع انتشار الجماعات المسلحة في العراق. وسيتعين على رئيس الوزراء تعميق المفاوضات مع إيران بشأن احتواء العناصر الجامحة في قوات الحشد الشعبي، مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، ومجموعات جديدة أخرى تعمل خارج الحشد الشعبي. ويحتاج الكاظمي أيضاً إلى تعيين قادة جدد في هيئة الحشد الشعبي لتحسين الرقابة على هذه الجماعات. لقد ترك مقتل سليمان والمهندس الحشد الشعبي والجماعات المرتبطة به في هياكل سلطة غامضة، وفضح الخصومات وانقسام القيادات. وستحتاج الحكومة إلى إظهار أن السلطة العسكرية مقتصرة عليها، ومنع المجموعات شبه العسكرية من تقويضها؛ وهذا مهم خصوصاً فيما يتعلق بالهجمات على الأهداف الأمريكية والنشاط شبه العسكري غير المشروع في المحافظات، بما في ذلك الابتزاز والاعتقالات والاختطاف بنحو متزايد.

بعد مقتل الخبير الأمني هشام الهاشمي في تموز⁴⁵، أشار العديد من المعلقين العراقيين بأصابع الاتهام إلى كتائب حزب الله والجماعات المرتبطة بها بالنظر إلى أن الهاشمي كان مقرباً من رئيس الوزراء والرئيس العراقي، وكان من أشد المنتقدين للجماعات الموالية لإيران في العراق. وفضلاً عن تجنب الهجمات المماثلة، تريد الحكومة أيضاً أن ترى انخفاضاً في الوجود العلني للجماعات شبه

45. <https://www.chathamhouse.org/publications/twt/life-and-death-iraq-s-hisham-al-hashimi>

العسكرية في بغداد والمدن الأخرى، فضلاً عن هجماتها على المتظاهرين. أشارت الغارة على كتائب حزب الله إلى نية الكاظمي في فرض إجراءات ضد العناصر المارقة في قوات الحشد الشعبي. وقد أشار استخدام جهاز مكافحة الإرهاب في الغارة إلى أن الحكومة تعتبر نشاط القوات شبه العسكرية مثل الهجمات الصاروخية على السفارة الأمريكية عمليات إرهابية يجب أن تواجهها الدولة.

لقد قوبل تعيين الكاظمي كرئيس للوزراء بمعارضة العديد من الجماعات الشيعية شبه العسكرية التي اتهمته بالتواطؤ في اغتيال سليمان. هذه المجموعات القوية مؤثرة سياسياً وعسكرياً، ويمكنها أن تعرقل الإصلاحات التي يحاول الكاظمي القيام بها أو إطلاقها لجولات من العنف تتحدى سيطرة حكومته على الأمن وسيادة القانون. لقد بدأوا بالفعل حملة إعلامية ضد رئيس الوزراء، واتهموه بقطع رواتبهم بشكل غير قانوني وانتهاك حقوق ضحايا نظام صدام حسين، وهذا لا يبشر خيراً لجهود الكاظمي في الإصلاح الذي يحتاج إلى دعم سياسي قوي. قد تقرر كتلة الفتح معارضة الكاظمي في مجلس النواب بعد مدهمة مقر كتائب حزب الله، وقد يضغط على وزرائه من خلال الاستجواب، بل ويبدأ التصويت بحجب الثقة عنه إذا شعرت مجموعات في الحشد الشعبي، مثل عصائب أهل الحق، بالتهديد منه. وأوضح القيادي في كتلة الفتح قيس الخزعلي هذا التهديد في بيان صدر مؤخراً⁴⁶. لم يُطرح بأي رئيس وزراء عراقي في مثل هذه الطريقة، وهذا من غير المرجح أن يتغير في المستقبل القريب، لكن الفتح قد تجمع أصوات كافية في مجلس النواب لاستجواب الكاظمي.

وتُتهم المجموعات الشيعية شبه العسكرية، التي تعمل تحت مظلة الحشد الشعبي وخارجها، بشن حملة لمحاولة قمع الاحتجاجات التي راح ضحيتها مئات وجرح الآلاف منذ تشرين الأول عما 2019. فشلت حكومة عبد المهدي في محاسبة المسؤولين عن قمع الاحتجاجات. ويظل العدد الهائل لهذه الجماعات المسلحة مصدر قلق لكثير من السكان، بمن فيهم سكان جنوب العراق.

46. <https://www.youtube.com/watch?v=9GlzmCjNS1g>

وتحافظ العديد من هذه المجموعات على جناح سياسي وهي ممثلة في مجلس النواب بنحو رئيس من تحالف الفتح، وهذا الوجود السياسي العسكري المزدوج يثير مخاوف رئيسة بشأن نزاهة الانتخابات وسيادة القانون.

إن إعادة هيكلة وإصلاح قوات الحشد الشعبي مشروع متعدد السنوات بدأ بعد وقت قصير من تشكيله. تتكون قوات الحشد الشعبي⁴⁷ من أكثر من 50 فصيل مسلح، غالبيتها من الشيعة، لكن عدداً منها ليس كذلك. كانت بعض هذه الجماعات موجودة قبل عام 2014 وقاتلت نظام صدام حسين أو القوات الأمريكية بعد غزو عام 2003؛ وبالتالي، فإن قوات الحشد الشعبي هي مزيج من الجماعات التي لها أجنادات وخلفيات وقدرات متباينة، لكنها ساعدت في القتال ضد داعش وتم تنظيمها بشكل فضفاض من قبل الحكومة.

جاءت إحدى المراحل الرئيسية في تطور قوات الحشد الشعبي قبل سقوط الموصل بيد داعش في نيسان عام 2014، عندما شكل رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي ألوية دفاع متطوعة من خلال مرسوم وزاري زودها بوضع رسمي ودعم مالي. ووفرت فتوى أصدرها آية الله السيد علي السيستاني في 13 حزيران 2014 التي دعت المتطوعين للانضمام بشكل عاجل إلى القتال ضد داعش - الشرعية الشعبية لقوات الحشد الشعبي. كان هذا على الرغم من أن الفتوى دعت صراحة المتطوعين للانضمام إلى قوى الأمن الداخلي بدلاً من الميليشيات.

في شباط عام 2016، أصدر خليفة المالكي حيدر العبادي الأمر التنفيذي رقم 91. وقد أدى هذا إلى إنشاء هيئة الحشد الشعبي كقيادة لقوات الحشد الشعبي وجعلها تشكياً عسكرياً مستقلاً داخل القوات المسلحة العراقية تحت سيطرة رئيس الوزراء. تبع ذلك في عام 2016 سن قانون هيئة الحشد الشعبي، الذي منح بأثر رجعي صفة قانونية لقوات الحشد الشعبي يعود تاريخها

47. <https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocus163-KnightsMalikTamimi-v3.pdf>

إلى حزيران عام 2014. وفي آذار عام 2018، بعد أن بدأت الحرب ضد داعش في التهذئة، أصدر العبادي الأمر التنفيذي رقم 85 الذي ركز على بيان سلطات وتنظيم الحشد الشعبي، فضلاً عن وضع موظفيها ومتطوعيها. وأعطى مكتب رئيس الوزراء سيطرة مباشرة على كشف المرتبات والمخصصات المالية. وحاول الأمر التنفيذي رقم 237، الصادر عن عبد المهدي في تموز عام 2019، دمج الحشد الشعبي، وإزالة أسماء الوحدات وشاراتها من تشكيلاتها، وإغلاق المكاتب التابعة للوحدات الفردية بدلاً من هيئة الحشد. ووضع أمر تنفيذي آخر قوات الحشد الشعبي تحت إطار قيادة العمليات المشتركة، إلى جانب قوات الأمن العراقية الأخرى، وأعاد التأكيد على السيطرة العملياتية المباشرة لرئيس الوزراء.

هدفت جهود عبد المهدي الأخرى لإصلاح هيكلية الحشد الشعبي، من خلال الأمر التنفيذي رقم 331، إلى إضعاف دور المهندس، الذي كان يشغل آنذاك منصب نائب رئيس هيئة الحشد. وقد فعلت ذلك من خلال منح مزيد من الصلاحيات للمنصب الشاغر لرئيس الهيئة وتحويل التدقيق والرقابة من نائب الرئيس إلى الرئيس، والأمين العام الجديد، والمفتش العام. لكن المهندس عارض هذه الخطوة، وبعد اغتياله، أدى الخلاف على خليفته وغيره من المناصب الرئيسة إلى توقف العملية، تاركاً التسلسل الهرمي وهيكل قوات الحشد الشعبي غير واضحة المعالم. ونتيجة لذلك، أعلن رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض عن مزيد من الإصلاح لقوات الحشد الشعبي في ظل حكومة الكاظمي الجديدة من خلال إصدار مذكرة في 3 حزيران 2020، تؤكد في الغالب تجانس الحشد الشعبي، والوضع القانوني لأفراده، وانسحابه من المدن⁴⁸.

ومع ذلك، تتضمن المذكرة نقطتين رئيسيتين: المحاولات الأولى لمعالجة الوجود السياسي العسكري المزدوج لقوات الحشد الشعبي، من خلال مطالبة جميع أعضائها بفك ارتباطهم بالأنشطة

48. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/hashd-reforms-in-iraq-conceal-more-than-they-reveal>

السياسية. والثاني يضع بشكل قاطع قيادة قوات الحشد الشعبي تحت قيادة رئيس الوزراء، ويحظر أي أنشطة لا يوافق عليها مع إخضاع المخالفين لعقوبة قانونية. وتمنح المذكورة مديرية أمن الحشد الشعبي مسؤولية فرض الانضباط في حالة الانتهاك. وقد تم تسليط الضوء على ذلك من خلال الغارة التي شنت في حزيران على موقع كتائب حزب الله بالقرب من بغداد التي كانت تستخدم للتخطيط لشن هجمات صاروخية على المنطقة الخضراء (حيث تقع السفارة الأمريكية)⁴⁹. تم لاحقاً تسليم المحتجزين في المداهمة إلى مديرية أمن الحشد الشعبي (لأنهم أعضاء في الحشد الشعبي)؛ مما يثير تساؤلات حول ما إذا كان الحشد الشعبي قادر على ضبط قواته في المقام الأول.

تُظهر هذه الجهود مدى صعوبة إصلاح قوات الحشد الشعبي، مع احتفاظ الوحدات الفردية بوضعها المزدوج المتمثل في كونها داخل المنظمة وخارجها. (على سبيل المثال، ما يزال أعضاء منظمة بدر، وعصائب أهل الحق يعترفون ويتصرفون كجزء من قوات الحشد الشعبي، في حين أن وحداتهم الفردية تحدد وتميز عن قوات الحشد الشعبي). وبينما أُحرز بعض التقدم في القضايا الإدارية والقانونية، ما يزال هناك الكثير من الغموض عمن يدير قوات الحشد الشعبي، وكيف تعمل، وشفافيتها ومساءلتها، وعلاقتها بالقوى المحلية والأجنبية. على وجه التحديد، ما تزال هناك أسئلة حول طبيعة العلاقة بين إيران والجماعات الأكثر قوة في قوات الحشد الشعبي، وما إذا كان التوافق مع أجندة طهران يتعارض مع مصالح العراق؛ لذلك، يشعر منتقدو الحشد الشعبي بالقلق بشأن مدى إشراف إيران على هذه القوات التي توجه عمليات المجموعات شبه العسكرية لأغراضها الخاصة خارج نطاق سيطرة الحكومة العراقية. وبالنسبة للدولة، يكمن التحدي الرئيس في كيفية إصلاح قوات الحشد الشعبي بحيث تكون أكثر اندماجاً في قوى الأمن الداخلي وتشبه بشكل أكبر جهاز مكافحة الإرهاب.

49. <https://news.yahoo.com/first-iraq-detains-pro-iran-fighters-accused-anti-132023431.html>

وهناك خطر كبير من أن تستخدم إيران هذه الجماعات كأدوات لمواصلة الضغط على الأمريكيين والرد على استعداد واشنطن لاستهداف الأصول الإيرانية. على مدى الأشهر الستة الماضية، قصفت مجموعات شيعية صغيرة شبه عسكرية بنحو متكرر المنطقة الخضراء ومطار بغداد، حيث تحتفظ القوات العسكرية الأمريكية بوجود عسكري. وشمل ذلك قصف بقذائف الهاون على محيط السفارة عشية بدء الحوار الاستراتيجي الأمريكي العراقي. أدت الهجمات على القوات الأمريكية في القواعد العسكرية شمال بغداد - قبل وبعد اغتيال سليمان والمهندس - إلى انسحاب القوات الأمريكية من تلك المنشآت. وتواصل الولايات المتحدة الضغط على الحكومة العراقية لمواجهة مثل هذه الجماعات، وتستخدم العقوبات لاستهداف قادتها بنحو مباشر؛ مما يزيد التوتر بين العناصر الأمريكية والجماعات الموالية لإيران داخل العراق.

وهكذا يتضح أن الكاظمي يواجه ثلاثة تحديات داخلية كبيرة، فضلاً عن تجنب تداعيات الخلافات بين الولايات المتحدة وإيران في العراق. إن الاقتصاد وداعش هما المشكلتان الفوريان اللتان لهما أكبر تأثير مباشر على المواطنين؛ وبالتالي يجب على الحكومة تحديد أولوياتها، وفي الوقت الذي تمثل فيه القضايا المحيطة بسيادة القانون والجهات المسلحة المارقة تحديات على المدى البعيد، إلا أنها يمكن أن تضعف الدولة بشكل كبير إذا لم تتعامل معها الحكومة الآن.

معوقات الإصلاح داخل النظام السياسي الحالي

تعيق القضايا الهيكلية الرئيسة داخل النظام السياسي العراقي الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات. يفسح هيكل الحوكمة القائم منذ عام 2003 المجال أمام الحكومات الضعيفة والفاعلين السياسيين الذين يكتسبون السلطة عبر نظام برلماني غير شفاف يمكن التلاعب به بسهولة من قبل اللاعبين الداخليين والخارجيين. وهذا هو السبب وراء نزول المحتجين إلى الشوارع، والسبب وراء تمكن كل من إيران والولايات المتحدة من الالتفاف بسهولة على النظام السياسي العراقي سعياً وراء أهدافهما الخاصة.

يحتاج العراق إلى إصلاحات سياسية جوهرية ستستغرق عدة سنوات من الإجراءات المستمرة من قبل الحكومة، بما في ذلك التغييرات في النظام الانتخابي، والتشريعات المهمة، وتمكين الهيئات مثل هيئة النزاهة من القيام بعملها؛ ونظراً لأن الكاظمي لا يسعى إلى المنافسة في الانتخابات المقرر إجراؤها في أيار عام 2022، فقد يتجرأ على متابعة الإصلاحات التي سيتجنبها رؤساء الوزراء الآخرون. على سبيل المثال، تحدث الكاظمي في أول مؤتمر صحفي⁵⁰ له عن ضرورة تخفيض رواتب القطاع العام على الرغم من الضغوط السياسية التي سيخضع لها. ويجب اتخاذ قرارات صعبة من شأنها أن تقوض بعض هياكل السلطة الراسخة في النظام. وسيكون رد الفعل العنيف مكلفاً سياسياً للكاظمي وقد يكون له تداعيات أمنية أوسع، وقد تؤدي الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة إلى اضطرابات عامة. ومع ذلك -وبالنظر إلى حجم المأزق العراقي- يمكن تقليل بعض المعارضة تجاه الإصلاح إذا نجحت الحكومة العراقية في إلقاء اللوم على الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب. ويمكن أن يوضح الكاظمي لعامة الناس أن مجلس النواب يعيق الإصلاحات؛ وبالتالي فهو مسؤول عن تمديد الأزمة التي يواجهها العراق، وهو أمر تريد جميع الأطراف تجنبه.

إن أكبر العقبات المحتملة أمام عملية الإصلاح هي وجود القوى السياسية التي قد تخسر من الإجراءات الجديدة؛ وبالتالي تستهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن. ينتقل أعضاء مجلس النواب باستمرار بين الكتلتين الرئيسيتين، الإصلاح والبناء. عند التصويت على قضايا مثل الإصلاح المالي، فإنهم يسعون إلى تجنب التخفيضات والضغط من أجل زيادة الإنفاق العام والتوظيف. وتفاوضت الكتلتان خلال عملية تشكيل الحكومة، وخضعت حكومة الكاظمي بأكملها لنظام المحاصصة المصمم لضمان تمثيل أحزاب الكتل المختلفة. عانى الكاظمي من هزيمة رمزية مبكرة عندما وافق مجلس النواب على اقتراح يرفض تخفيض الرواتب والمعاشات، وأقر تشريعاً يسمح للحكومة بالاقتراض داخلياً وخارجياً.

50. <https://www.youtube.com/watch?v=rCasKCwWkX4>

قد تؤدي المحاولات الجادة لإجراء إصلاحات على أنظمة الأمن والعدالة إلى رد فعل عنيف من النخبة السياسية التي تتوق إلى حماية نفسها. وبالنظر إلى أن العديد من الأحزاب لديها جناح مسلح ومستعدة لاستخدامه لمنع اعتقال قادتها وأعضائها فمن الممكن أن تؤدي الإصلاحات بعيدة المدى -على الرغم من كونها غير محتملة- إلى العنف. ويفسر وجود هذه الأجنحة المسلحة سبب متابعة القضاء لعدد قليل جداً من القضايا التي تشمل أفراداً ذوي صلات سياسية؛ نتيجة لذلك، ركز المتظاهرون على الحاجة إلى قضاء قوي ومستقل قادر على معالجة هذه القضايا؛ لكن بدون إصلاح القضاء، فلن يؤدي هذا الضغط الشعبي إلى تحسين النتائج.

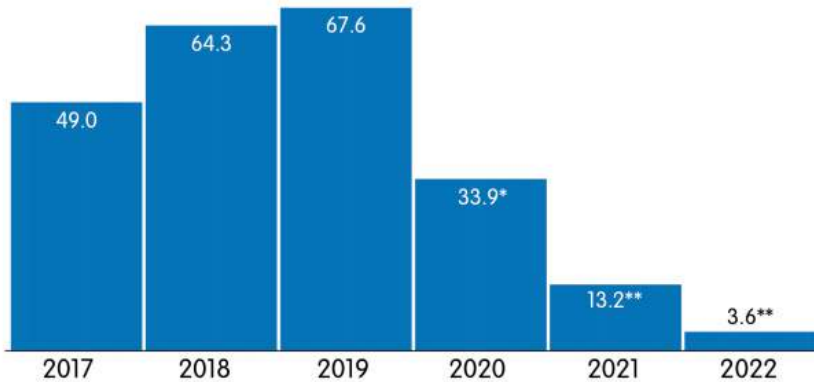
ومن الأمثلة على الصعوبات التي تنطوي عليها هذه القضية حالة السيد مقتدى الصدر، الذي يتمتع حزبه بأكثر عدد من النواب في مجلس النواب؛ فقد رد الصدر على اتهامات الفساد الموجهة لأعضاء حزبه من خلال «معاقتهم» من جانب واحد بدلاً من تسليمهم للسلطات. وحينما اشتدت حدة المظاهرات في أواخر كانون الثاني وأوائل شباط الماضيين، نشر الصدر وحداته «القبعات الزرقاء» لتفريق الاحتجاجات. وفي مقابلة لاحقة، ذكر أنه كان يفكر في إعادة جيش المهدي، الذي اتهم بارتكاب بعض أسوأ الانتهاكات وأعمال العنف قبل عام 2010⁵¹. إن الصدر ليس سوى عضو واحد من النخبة السياسية الذين يمتلكون جماعة شبه عسكرية، لكن قضيته توضح سبب صعوبة إجراء الإصلاحات القضائية.

قد يكون التوتر بين إيران والولايات المتحدة أيضاً عقبة رئيسة أمام الإصلاح الأمني. ويمكن أن يمنع تحالف الفتح وحلفاؤه حكومة الكاظمي من إجراء إصلاحات، وحتى عزله إذا شعروا أنه يبالغ في الأمور الأمنية ويرون في إقالته وسيلة لإضعاف الولايات المتحدة في العراق. ويمكن أن يكون هناك زيادة في الهجمات التي تشنها الجماعات الموالية لإيران على أهداف أمريكية رداً على التوتر المتزايد؛ مما يضر بقدرة الدولة العراقية على دعم سيادة القانون.

51. <https://youtu.be/Dz1f95ER854>

إن الوقت ليس في صالح الكاظمي، فبالنظر إلى الوضع الاقتصادي والأمني، لا يمتلك العراق سوى فرصة صغيرة للبدء في إحراز تقدم. وبحلول العام 2022، سيستنزف العراق احتياطاته المالية إذا لم يتمكن من خفض الإنفاق العام والاقتراض. وفي المسار الحالي، يمكن لداعش أن تنهض بحلول ذلك الوقت أيضاً، وإذا استمرت حملة الضغط الأقصى للولايات المتحدة - وتصاعدت - بعد الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني، فستزداد فرصة حدوث صدام بين طهران وواشنطن في العراق؛ ما سيزيد من زعزعة استقرار البلاد؛ لذا دون إحراز تقدم في الإصلاحات، سيبدأ صبر المتظاهرين في النفاد، وقد ينضم العديد من العراقيين إليهم.

Iraqi gross reserves (US\$ billion) 2017-2022



*Estimated **Projected

Source: World Bank
ECFR - ecf.eu

اجمالي الاحتياطات العراقية (مليار دولار أمريكي) 2017-2020

ما يجب أن تفعله أوروبا

على الرغم من حذرهم من المخاطر التي يشكلها تصعيد التوتر بين إيران والولايات المتحدة، إلا أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ليس لديهم خطة واضحة وموحدة لكيفية تحقيق الأهداف الأوروبية في العراق. إن النهج الذي يركز في الأمن لمساعدة العراق -الذي كان السمة الرئيسة لسياسة الدول الأوروبية بشأن البلاد في السنوات الأخيرة- لن يؤدي إلى تحسينات أمنية طويلة الأجل ما لم يكن جزءاً من استراتيجية شاملة تتضمن اصلاح تدابير الحكم والتدابير الاقتصادية. بينما يقدم الاتحاد الأوروبي ككل مساعدة غير أمنية للعراق -معظمها لدعم جهود تحقيق الاستقرار- إلا أنه يحتاج إلى ربط هذا بنحو وثيق بعملية إصلاح الحكم.

يوفر تشكيل حكومة الكاظمي والمفاوضات الأمريكية العراقية بشأن انسحاب القوات الأمريكية -على حد سواء- انفتاحاً سياسياً لأوروبا للقيام بالتزامات أكبر في العراق والاعتماد بنحو أقل على الولايات المتحدة. لقد قدمت الولايات المتحدة الدعم للعراق أكثر من أي دولة غربية أخرى؛ ومع ذلك، فإن الوضع السياسي يحول دون حدوث زيادة في المساعدة، بل إن الولايات المتحدة بدأت بخفض دعمها، وتملاً إيران إلى حد ما هذا الفراغ حفاظاً على مصالحها الاقتصادية والأمنية والسياسية في العراق. لقد بين العراق⁵² أنه منفتح على زيادة المشاركة مع شركائه الأوروبيين لمساعدته في خلق التوازن السياسي الدقيق بين الولايات المتحدة وإيران.

تتمتع بغداد بالرغبة السياسية للسماح للدول الأوروبية بفعل المزيد لتحقيق الاستقرار في العراق، لكن هذا سيتطلب أولاً تركيزاً واستثمارات أوروبية أكبر. وبالمقابل تواجه أوروبا تحديات لا تعد ولا تحصى في الشرق الأوسط في الوقت الحالي، لكن يجب أن تعتبر استقرار العراق مهماً نظراً لأن الانهيار الداخلي للبلاد سيؤثر على المصالح الأوروبية الرئيسة.

التواصل الدبلوماسي رفيع المستوى

أكد الممثل الأعلى للشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في اتصاله الأخير مع الكاظمي استعداد الاتحاد الأوروبي⁵³ لتكثيف دعمه للحكومة العراقية الجديدة أثناء قيامها بالإصلاحات، وأن لأوروبا مصلحة حيوية في استقرار وازدهار العراق. في كانون الثاني، وبعد وقت قصير من اغتيال سليمان، منح وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بوريل تفويضاً للقيام بحوار أمني إقليمي⁵⁴. وقد أرسى هذا الأساس لتجديد المشاركة مع العراق، بما في ذلك القيام بزيارة محتملة من قبل بوريل إلى العراق وبدء المشاركة السياسية التي تهدف إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية الشراكة والتعاون⁵⁵، التي تم الانتهاء منها في عام 2012 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2018. وسيكون لأعضاء الاتحاد الأوروبي مثل: ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وهولندا، جنباً إلى جنب مع المملكة المتحدة، دور في تحقيق هذا النهج.

يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى بدء هذه العملية من خلال إطلاق حوار هادف وصریح رفيع المستوى مع اللاعبين السياسيين العراقيين الرئيسيين، بهدف تشجيع ودعم الإصلاحات الاقتصادية والأمنية والسياسية المطلوبة بشكل عاجل. وبالنظر إلى أن مثل هذه الإصلاحات سيتم تحديدها في الغالب عبر محادثات داخل العراق، ويجب الحذر من التدخلات الخارجية. ويجب على الأوروبيين الاستمرار في التأكيد على الحاجة إلى التزام العراق بسيادة القانون -وعلى وجه الخصوص حماية الحق في الاحتجاج السلمي- ومن المرجح أن يكون لهم تأثير أكبر بتركيز جهودهم الفورية على القطاعات الاقتصادية والأمنية. وهذا بدوره من شأنه أن يساعد في إعطاء الحكومة الجديدة الزخم اللازم لمعالجة القضايا السياسية.

53. https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_en/80985/Iraq:%20High%20Representative/Vice-President%20Josep%20Borrell%20speaks%20to%20newly%20appointed%20Prime%20Minister%20Mustafa%20Al-Kadhimi

54. <https://www.consilium.europa.eu/en/meetings/fac/2020/01/10/>

55. <https://ec.europa.eu/world/agreements/downloadFile.do?fullText=yes&treatyTransId=14902>

الدعم الاقتصادي المشروط

كجزء من هذا المسعى، على الحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي التركيز على تقديم المساعدة الاقتصادية للعراق على أساس مشروط، وضمان أن يلي العراق معايير الحوكمة والإصلاح الرئيسية لإطلاق حزم الدعم. ويجب تصميم هذه الشروط بطريقة توفر للحكومة الكاظمي الدعم والزخم اللذين تحتاجهما لدفع عجلة الإصلاحات بأقل تكلفة سياسية. وعلى الحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة ليس كمساعدات ولكن كحافز وعامل تمكين لفتح الاقتصاد العراقي أمام الاستثمار الأوروبي في القطاعات الرئيسية، مثل الزراعة والتمويل والنقل والطاقة. يمكن أن تشمل هذه المساعدة التمويل الصغير، كدعم المشاريع الصغيرة والمشاريع التجارية، وبرامج خلق فرص العمل، والتدابير الخاصة بتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، وبرامج التدريب لمساعدة الشباب على الحصول على عمل.

يمكن أن يؤدي الدعم الفني الأوروبي أيضاً دوراً من خلال تعزيز كفاءة الإدارة المحلية المحسنة في الخدمات الأساسية والإدارة المالية. ويمكن تقديم هذا الدعم عبر نشر المستشارين والاستشاريين لزيادة القدرات في الوزارات ومديريات الخدمات. وشهدت خطة مماثلة ممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي مساعدة المستشارين في أجنحة الإصلاح في مكتب رئيس الوزراء في عهد العبادي، ومكنت الحكومة من الحصول على دعم من صندوق النقد الدولي. إن برنامجاً مشابهاً لكن أكبر بقيادة أوروبية يستهدف وحدات التسليم أو فرق المسار السريع⁵⁶ -مجموعات صغيرة داخل المستويات العليا للمدراء التنفيذيين للتركيز على المكاسب السريعة- سيكون موضع ترحيب من قبل الحكومة العراقية ويمكن أن يؤدي إلى تحقيق عدد من النجاحات المبكرة. إذا قدم العراق طلب للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي (وهو ما يبدو مرجحاً)، فسيتم دعمه من قبل الأوروبيين بشرط أن تأتي الأموال بشروط تضمن أن البلاد ستستخدمها بنحو مناسب وتحقق تقدماً في الإصلاحات الاقتصادية.

56. <https://www.chathamhouse.org/public-sector-reform-iraq-al-mawlawi>

زيادة جهود إعادة الإعمار

بالنظر إلى مشاركتها في التحالف ضد داعش، تحتاج الدول الأوروبية إلى تقديم دعم أكبر لجهود إعادة الإعمار بعد الصراع في شمال وغرب العراق. تهدف الجهود الدولية الحالية إلى تحقيق الاستقرار -الذي ما يزال يتقدم ببطء شديد لتلبية الاحتياجات المحلية- بينما لا يتم التفكير في جهود إعادة الإعمار على المدى الطويل. تفتقر الحكومات المحلية إلى الموارد والقدرة على التنفيذ الفعال لأهداف إعادة الإعمار. في عام 2018 شارك الاتحاد الأوروبي والكويت في رعاية المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق⁵⁷. يمكن للحكومات الأوروبية الآن أن تنظر في نتائج المؤتمر لمعرفة أين يمكن القيام بالمشاريع الصغيرة، التركيز على معالجة المشاكل المحلية لسكان المناطق المحررة على المدى القصير. ويجب على الأوروبيين التفكير في الاستفادة من المستشارين والفرق الموزعة في المحافظات العراقية لاكتساب معرفة مباشرة بالوضع وتقييم الاحتياجات على الأرض.

في ضوء المؤتمر الكويتي، على الحكومات الأوروبية أيضاً المساعدة في الحفاظ على التركيز الدولي على حشد الدعم المالي لتحقيق الاستقرار في العراق، لا سيما في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد. وبحسب ما ورد، أشار مصدر بمجلس الوزراء العراقي إلى أنه بعد أكثر من عامين على المؤتمر، لم يتلق العراق أي من الـ 30 مليار دولار التي تعهدت الدول بتقديمها له⁵⁸؛ وهذا يتعارض مع بيان الاتحاد الأوروبي بأنه يفني بتعهداته بالكامل⁵⁹.

57. <https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-kuwait-international-conference-reconstruction-iraq-dg-echo-un-ngos-echo-daily>

58. <https://www.alaraby.co.uk/economy/2020/2/9/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B0%D9%83%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA>

59. <https://www.avrupa.info.tr/en/eeas-news/iraniraq-speech-high-representativevice-president-josep-borrell-european-parliament>

زيادة الوجود الأمني عبر بعثة الناتو

بالنظر إلى التنافس بين الولايات المتحدة وإيران والمناقشات المستمرة حول انسحاب القوات الأمريكية، هناك حاجة للدول الأوروبية، وخاصة أعضاء التحالف وبعثات الناتو، لزيادة وجودهم في العراق. يجب أن يهدف هذا إلى تعزيز المساعدة الأمنية والتقنية لبغداد، لمواصلة مكافحة التمرد ضد داعش في وقت تشتت الإدارة الأمريكية؛ بسبب الانتخابات الرئاسية ورغبة ترامب المعلنة في سحب القوات الأمريكية من العراق.

إن الدعم الأوروبي لحلف الناتو وجهود التحالف - مثل تلك التي تزيد من قدرات قوى الأمن الداخلي ومدربيها، التي ستجعلهم في نهاية المطاف أقل اعتماداً على الدعم الخارجي - ستهدف إلى تجنب الانتقادات العراقية المحلية الموجهة للولايات المتحدة، وكذلك تأمين الشراكات الأمنية مع الاتحاد الأوروبي مع زيادة التوتر المحتمل في العلاقات العراقية الأمريكية. من المرجح أن تؤدي بعثة الناتو في العراق، التي تأسست في تشرين الأول عام 2018⁶⁰، دوراً متزايد الأهمية مع اقتراب انتهاء التحالف. وستتولى الدنمارك قيادة البعثة بحلول نهاية عام 2020⁶¹، ويمكن لأوروبا استخدام هذا الدور لزيادة قدرتها على توفير التدريب والدعم في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أن هذه ليست قوة الناتو التقليدية، إلا أن العراق بحاجة إلى مثل هذا الدعم أكثر من تدريب القوات المسلحة التقليدية.

لا شك أن الوجود الأمني والعسكري الأوروبي المتزايد في العراق سينطوي على مخاطر إضافية للقوات الأوروبية سواء من عودة ظهور داعش أو الصراع بين الولايات المتحدة وإيران. ومع ذلك، يمكن للدول الأوروبية أن تسعى إلى تعويض هذا الخطر عبر الإجراءات الدفاعية لحماية قواتها

60. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_166936.htm

61. <https://www.reuters.com/article/us-iraq-secutiry-denmark/denmark-agrees-to-send-more-troops-to-iraqs-nato-training-mission-idUSKBN23I1HU>

والجهود السياسية للتواصل على نطاق واسع مع الفصائل السياسية العراقية. على وجه الخصوص، يجب أن تكون الأنشطة الأوروبية في العراق متميزة بنحو واضح وخاصة في الإجراءات الأمريكية أحادية الجانب في البلاد. ويمكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشكل جماعي السعي للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية خاص بالوجود العسكري الأوروبي.

محاولة تخفيف التوتر بين الولايات المتحدة وإيران في العراق

يجب على الدول الأوروبية - والموقعين على خطة العمل الشاملة المشتركة لمجموعة E3 (ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة)، على وجه الخصوص - الضغط على كل من إيران والولايات المتحدة لعدم اعتبار العراق مكاناً للمنافسة الإقليمية. تضيي علاقات أوروبا الوثيقة مع جميع الجهات الفاعلة الثلاثة امتياز الوصول وإيجاد قنوات التواصل، ويمكن لمساعدتها في تحقيق هذا الهدف أن توفر لحكومة الكاظمي مجالاً للمناورة محلياً.

تحتاج الحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي أيضاً إلى بدء التواصل السياسي مع الإدارة الأمريكية والكونغرس حول مستقبل العراق. يجب أن يكون هذا جهداً رفيع المستوى يسعى إلى توضيح سياسة الولايات المتحدة بشأن العراق - التي تشاركت في المصالح مع سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن البلاد - وكيفية تجنب المناهج المتضاربة. يجب أن يشمل الضغط على أن ترى الولايات المتحدة أنه من مصلحتها أن يكون العراق دولة قوية ومستقلة، وهو تطور سيعيقه تحول العراق إلى ساحة معركة لتصفية الحسابات الإقليمية. ومن طريق التواصل الاقتصادي والأمني، يجب على الأوروبيين تشجيع الولايات المتحدة على الاستثمار في الدعم الذي سيساعد البلاد على الوقوف على قدميها. وسيكون من الخطأ للولايات المتحدة تقليص مدة الإعفاءات من العقوبات التي تسمح للعراق باستيراد الكهرباء من إيران؛ ونظراً لاحتياجات العراق الماسة من الكهرباء، فإن هذا من شأنه أن يقوض جهود الكاظمي لتحقيق الاستقرار في البلاد.

ومن المرجح أن يؤدي استمرار الضغط الأمريكي على العراق لقطع العلاقات مع إيران إلى استقطاب متزايد داخل البلاد -الاستقطاب الذي لم يفيد حتى الآن سوى القوات الموالية لإيران- كما في حالة قرار الحكومة إجبار القوات الأمريكية على الخروج من البلاد، وسيكون من الأفضل بدلاً من ذلك تركيز الجهود الأمريكية والدولية على استقرار حكومة الكاظمي والسماح لها بإجراء الإصلاحات. وستقلل هذه الإجراءات من اعتماد بغداد على جميع الأطراف الخارجية، بما في ذلك إيران.

في الوقت نفسه، يتعين على أوروبا تكثيف حوارها مع إيران بشأن العراق. يجب أن تكون الرسالة الرئيسية لطهران هي الحفاظ على وقف إطلاق النار مع الولايات المتحدة في العراق وتجنب زيادة التوتر العسكري داخل البلاد. ويشمل ذلك الدعم الإيراني لجماعات الحشد الشعبي. ويجب على الدول الأوروبية في طليعة المناقشات مع إيران، ولاسيما مجموعة الثلاثة، ضمان استمرار استقرار العراق عبر التركيز على تفاعلها مع القادة الإيرانيين. يجب عليهم التأكيد على أن جميع المحاولات الخارجية لزعزعة استقرار البلاد ستُنظر إليها على أنها تتعارض مع المصالح الأوروبية وأن المزيد من التصعيد سينطوي على مخاطر التسبب في رد عسكري أمريكي متزايد ضد الأصول الإيرانية. قد يستكشف الأوروبيون ما إذا كانت هناك سبل للتعاون الأوروبي الإيراني المشترك، مثل عقد منتدى بين الدبلوماسيين الأوروبيين والإيرانيين المقيمين في العراق، إذ يمكنهم مناقشة قضايا مثل إعادة الإعمار والتنمية والتجارة بطريقة تعود بالنفع على الطرفين.

بالنسبة لأوروبا -وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي يواجهها العراق- فإن تكلفة التقاعس -أو السماح باستمرار الركود في المشهد الاقتصادي والسياسي والأمني في البلاد- ستكون باهظة. وتحتاج الحكومات الأوروبية إلى الحفاظ على وجود نشط في العراق لدعم الشراكات الأمنية، وخاصة لمحاربة أي عودة لداesh. أتاح التصعيد في التنافس بين الولايات المتحدة وإيران وعدم

الاستقرار السياسي في العراق لداعش الفرصة لبدء العودة. وفضلاً عن ذلك، فإن تفاقم الأزمة في العراق سيسمح بتدخل إيراني أكبر في البلاد. قد يؤدي فشل حكومة الكاظمي في معالجة المخاوف العامة إلى نشوء سياسات عراقية أكثر تشدداً تتعارض بنحو متزايد مع المصالح الأوروبية. ويمكن أن يؤدي هذا إلى تمكين الأحزاب المسيطرة على الأموال والأسلحة والأصوات لجلب الحكومات المتشددة التي تنظر إلى أوروبا بمثل العين التي تنظر للولايات المتحدة.

لطالما كان المشهد السياسي والأمني في العراق معقداً، وغالباً ما كان اللاعبون الأوروبيون ثانويين بالنسبة للاعبين الرئيسيين في البلاد مثل إيران والولايات المتحدة. لكن من الواضح أن كلا من الشعب العراقي والحكومة الجديدة يبحثان عن مجموعة جديدة من الشراكات مع هؤلاء اللاعبين الخارجيين.

إن هذا البحث العراقي عن التوازن الصحيح يفتح أيضاً مساحة لمشاركة أوروبية أكبر ومجموعة بديلة من الخيارات لتلك التي يقدمها شركاء العراق التقليديون. ويجب على أوروبا أن تسعى إلى استخدام الزخم السياسي الذي أوجده تشكيل الحكومة العراقية الجديدة والمفاوضات الأمريكية العراقية لإقامة شراكات سياسية خاصة بها مع العراق لحماية المصالح الأمنية والاقتصادية الأوروبية في المنطقة بنحو أفضل.

المصدر:

https://www.ecfr.eu/publications/summary/torn_between_two_allies_europeans_can_reduce_iraqi_dependence_on_iran_us